

المملكة المغربية



مجلس المستشارين

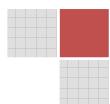
عبداللطيف أعمو
عدي الشجيري

التقديم والاشتراكية

الاثنين 10 دجنبر 2018

www.ouammou.net

تدخل المستشارين عبد اللطيف أعمو وعدي شجري في المناقشة العامة لمشروع قانون المالية 2019



تدخل في المناقشة العامة لمشروع قانون المالية 2019 - عبد اللطيف أعمو / عدي الشجيري - | 10 دجنبر 2018

تدخل الأستاذ عبد اللطيف أعمو

في المناقشة العامة لمشروع قانون المالية 2019

الإثنين 10 ديسمبر 2018

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية والاقتصاد،

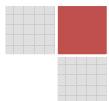
السيدات والسادة المستشارون،

في سياق التوتر السياسي والحكومي والاختناق الاجتماعي والانتظار الاقتصادي، وما تولد عن ذلك من شعور بضرورة مراجعة النموذج التنموي القائم، نحو التركيز على الأولويات الاجتماعية الكبرى، وفي مقدمتها التعليم والصحة والحماية الاجتماعية.

وهو ما يتطلب إعادة النظر في طريقة بناء مشروع قانون المالية وهندسة ميزانية الدولة، في ظروف يجب أن تتحقق فيها شروط إنجاح الحوار الاجتماعي وتسريع مسار الإصلاحات المحددة، كما يتجلى ذلك في الخطابات الملكية الأخيرة.

وفي ظل ظرفية دولية تتميز هي الأخرى بالتوتر المتزايد، بارتباطها مع تطور القضية الوطنية، هل يجب مشروع قانون المالية على هذه التحديات والإشكاليات المطروحة على المستوى الاجتماعي؟

وهل يقدم تدابير ملموسة تجاوباً مع الدعوة الملكية من جهة، وتفاعلًا مع الوضع الاجتماعي المنذر بمزيد من التوتر والاحتقان من جهة أخرى؟



إن استمرار هذه التوترات ينذر بأن السنة المقبلة قد تشهد ارتفاعاً للأسعار، رغم الانخفاض المسجل أخيراً، والمرتبط باعتبارات سياسية ظرفية، مما لذلك من تأثير مباشر على الاقتصاد الوطني عامته، وعلى القدرة الشرائية للمواطن خاصة.

ولا نلمس في المشروع تدابير ملموسة واجراءات عملية للحد من التأثير السلبي المحتمل لارتفاع الأسعار وتأثيره على القدرة الشرائية للمواطن، وهي قدرة متدهورة أصلاً.

فالحكومة لم تقم بالتسقيف الذي وعدت به لأنثمنة بيع المحروقات، ولا يحمل المشروع أي مؤشر على ذلك، كما أنها لا نلمس أي إشارة لهوامش تحرك الحكومة للتحكم في الأسعار الداخلية في المشروع، ومنها مراجعة الضريبة الداخلية على استهلاك المحروقات ومراجعة هوامش ربح شركات التوزيع.

السيد الرئيس،

نلاحظ على مستوى المعطيات الرقمية للمشروع أن نسبة النمو المعلن، وهي 3.2% لا تتناسب مع طموح البرنامج الحكومي (ما بين 4.5% و 5.5%) علماً أن هذه النسبة نفسها مرهون تحقيقها بالأحوال الجوية وأحوال السوق العالمي، خاصة سوق المحروقات.

ونفس الملاحظة بخصوص المديونية التي وصلت إلى نسب قياسية تنذر بصعوبة تقليلها إلى نسبة 60% في أفق سنة 2021، وهو الهدف الذي رسمته الحكومة في برنامجها الحكومي (2017-2021). وما يزال المغرب يعاني، ولأزيد من عقدين من الزمن من تبعات ارتفاع المديونية العمومية مقارنة بالناتج الإجمالي المحلي.

وقد دعا المجلس الأعلى للحسابات في تقرير له إلى توخي الحذر بخصوص الارتفاع المستمر لدين الخزينة وتتبع مديونية القطاع العام بغية إعادة ترشيدها وتقليلها إلى مستويات مقبولة. ولو أن السيد وزير الاقتصاد والمالية خفض من هذا التخوف، لما

أكَدَ أَنَّ الْمَدِيُونِيَّةَ لَا تَزَالْ تَحْتَ عَتْبَةَ 70% الْمَحْدُودَةَ مِنْ طَرْفِ صَنْدوقِ النَّقدِ الدُّولِيِّ لِلدول الصاعدة.

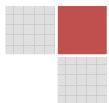
كَمَا أَنَّ الْحُكُومَةَ سُوفَ لَنْ نَسْتَطِيعَ الْعُودَةَ بِالْعِجْزِ إِلَى مَسْتَوَيَاتِ مُعْقُولَةٍ، فِي مَسْتَوَى 3%. وَهُوَ الْهَدْفُ الَّذِي كَانَتْ تَتَوَقَّعُهُ فِي بَرَنَامِجِهَا الْحُكُومِيِّ فِي نَهَايَةِ الْوَلَايَةِ الْحُكُومِيَّةِ. وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا قَبَلَتْ مُرْغَمَةً نَسْبَةَ 3.7% مِنَ النَّاتِجِ الدَّاخِلِيِّ الْخَامِ، نَظَرًا لِضُغْطِ الْنَّفَقَاتِ غَيْرِ الْقَابِلَةِ لِلتَّقْلِيقِ.

فَهُلْ فَشَلَتِ الْحُكُومَةُ فِي ضَبْطِ الْنَّفَقَاتِ، وَفِي الْبَحْثِ عَنِ مَوَارِدِ أُخْرَى وَتَوْفِيرِ تَمَوِيلَاتِ إِصْدَافِيَّةٍ؟

إِنَّهَا مَعْطَيَاتٌ مُقلَقَةٌ، وَلَا نَتَوَقَّعُ أَنْ تَحْدُثْ مَعْجَزَةً بِخَصُوصِ الْاسْتِجَابَةِ لِطَمَوَحَاتِ مَوَاطِنِنَا، وَمَوَاجِهَةِ التَّحْديَاتِ الْمُطْرَوِّحَةِ عَلَى وَطَنِنَا.

لَقَدْ حَاوَلَتِ الْوَثِيقَةُ الْمَالِيَّةُ تَرْجِمَةً التَّوْصِياتِ الْوَارِدَةَ فِي الْخُطَابَاتِ الْمُلْكِيَّةِ بِإِرْسَاءِ مَنظُومَةٍ اِجْتِمَاعِيَّةٍ أَكْثَرَ اسْتِهْدَافًا وَوَاقِعِيَّةٍ. وَهُوَ مَا فَرَضَ عَلَى الْحُكُومَةِ وَضَعَ الْمَلْفَ الْاجْتِمَاعِيَّ عَلَى رَأْسِ أُولَوِيَّاتِهَا، حِيثُ وَرَدَتِ الْمَسَأَلَةُ الْاجْتِمَاعِيَّةُ فِي مُقْدِمَةِ الْمَشْرُوعِ، بِإِعْادَةِ هِيَكْلَةِ سِيَاسَةِ الدُّعْمِ وَالْحَمَاءِيَّةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْاِلْتِزَامِ بِتَصْحِيحِ الْاِخْتِلَالَاتِ الَّتِي شَمَلَتْ بَرَنَامِجَ الْمَسَاعِدَةِ الطَّبِيَّةِ وَمَعَالِجَةِ اِخْتِلَالَاتِ الْمَنظُومَةِ الصَّحيَّةِ كُلَّ بَهْدَفِ توسيعِ التَّغْطِيَّةِ وَتَجْوِيدِ الْخَدْمَاتِ الصَّحيَّةِ، بِجَانِبِ إِخْرَاجِ السُّجْلِ الْإِجْتِمَاعِيِّ الْمُوحَدِ وَالْاِهْتِمَامِ بِصَنْدوقِ التَّمَاسِكِ الْاجْتِمَاعِيِّ الْمُخْتَلِ لِتَفْعِيلِ السِّيَاسَاتِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ.

وَقَدْ تَمَّ بِالْفَعْلِ بَذَلْ جَهْدٌ مُحَمَّدٌ، نَسْجَلَهُ، بِخَصُوصِ قَطَاعِيِّ التَّعْلِيمِ وَالصَّحَّةِ، حِيثُ تَمَّ الرَّفَعُ مِنْ مَيزَانِيَّةِ وزَارَةِ الصَّحَّةِ بِ10.5%， وَضَخَ غَلَافٌ مَالِيٌّ إِضافِيٌّ لِوزَارَةِ التَّرِيِّيَّةِ الْوَطَنِيَّةِ (3 ملايير درهم)، وَالرَّفَعُ مِنْ مَخْصَصَاتِ التَّمَاسِكِ الْاجْتِمَاعِيِّ (بَرَنَامِجِ تِيسِيرٍ).



نسجل ذلك بإيجابية، لكن لا نعتبره كافيا للحديث عن نفس اجتماعي قوي للمشروع، ولا نعتقد أنه سيساهم، بشكل قوي، في التخفيف من حدة الاحتقان الاجتماعي الذي تعرفه بلادنا والتوترات الناتجة عنه.

فلتدعم السياسات الاجتماعية، تتولى الحكومة بجانب دعم سياسة التعليم والصحة، خلق مناصب شغل في هذه القطاعات الحيوية.

لكن الكلام عن الأولوية الأفقية بالنسبة للتشغيل، يبقى مجرد كلام، إذا لم يتبعه التزام جريء واجراءات ملموسة ومقنعة، لأن ذلك مرتبط بالحركة الاقتصادية الفعلية بعيداً عن النوايا.

بالنسبة لمناصب الشغل التي تتحكم فيها الحكومة، فقانون المالية يتوقع خلق 25.825 منصب جديد، زيادة على 15.000 منصب تعاقدي في قطاع التربية والتكوين، (مع ما تطرحه هذه المناصب من إشكاليات مرتبطة بالتأهيل والتكوين البيداغوجي الضروري لتمكين المستفيددين من آليات تربوية متينة)، غير أنه لا بد من استحضار عدد المغادرين للوظيفة العمومية للتتقاعد، مما يجعل الأرقام الحقيقية محدودة.

هذا بجانب خلق 200 منصب شغل لفائدة ذوي الاحتياجات الخاصة، وهو كذلك مجهد غير كاف. ويجب أن تتضافر الجهود بين القطاعين العام والخاص لاستشراف آفاق توسيع الوظائف المقترحة لهذه الفئة المجتمعية في وزارات أخرى كالمالية والأوقاف والعدل والثقافة، حتى نتمكن من احترام الحصة المحددة لفائدهم في 7% من المناصب المقترحة.

فمناصب الشغل المحدثة في المشروع، رغم أهميتها، محدودة، ولا تستجيب لا للطلبات المتزايدة عن الشغل ولا للحاجيات الفعلية لبعض القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم، كما أن نسبة نمو 3.2 % تعتبر جد متواضعة وغير كافية بخلق دينامية اقتصادية قادرة على خلق مزيد من مناصب الشغل في القطاع الخاص.

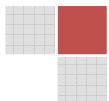
ولهذا يتعين الرهان على الاستثمار لخلق مناصب الشغل: فاللجنة الوزارية المكلفة بالاستثمار، والتي عقدت اجتماعها مؤخرا، قررت المصادقة على مشاريع في حدود 58 مليار درهم من الاستثمارات، والتي قد تتمكن من خلق 32 ألف منصب شغل (أي بنسبة 6.2 مليون درهم لكل منصب شغل محدث). وهذا غير كافي للإجابة على إشكالية التشغيل.

ومن المؤسف أن يتعرّض الحوار الاجتماعي، ولا يصل إلى نتائج للرفع من القدرة الشرائية للأجراء الذين يشكلون فئة واسعة من المجتمع. ونحن نعتبر أن الرفع من القدرة الشرائية للمواطن عنصر أساس للرفع من الاستهلاك وتنشيط الدورة الاقتصادية، فلا تنمية ولا نمو اقتصادي ولا نموذج تنموي ناجح بدون قدرة شرائية لأغلب الشرائح الاجتماعية.

وباستثناء ما ورد أعلاه من اهتمام نسيبي بالمسألة الاجتماعية، لا نجد سوى إجراءات متواضعة ومترفرقة هنا وهناك، غير كفيلة بجعل هذا المشروع متميزاً وقوياً، وعاكساً لإرادة سياسية لمواجهة معضلات اقتصادنا الوطني ووضعنا الاقتصادي المتأزم.

والمشروع الذي نناقشه لا يحمل تدابير واضحة ومؤثرة في هذا الجانب. فالمشروع لا يحمل إصلاحات كبرى لها وقع فعلي على الاقتصاد الوطني، والإجراءات التي يحملها محدودة التأثير واللجوء إلى الخوخصة مرة أخرى، (تبعية 5 مليارات درهم) لا يحل مشكلة الموارد التي تبقى مرهونة، إلى حد بعيد، بالنظام الجبائي (بعدالته، وتوسيع وعائه ، والتقليل من الإعفاءات الغير مبررة وغير المنتجة).

ويمكن اختصار التشخيص الموضوعي للوضعية وللمنظومة الاجتماعية في وضعية تتميز بتنوع المتدخلين، وبأموال هائلة تصرف، وبتكلفة عالية ذات مردودية ضعيفة. وهو ما يحيلنا على الالتفافية والحكامة في تدبير المال العام.



وفي الشق المرتبط بالجبائيات تحديدا، لا ننكر أهمية إجراء تصفية متأخرات المقاولات بخصوص استرداد الضريبة على القيمة المضافة، وما يمكن أن يشكله ذلك من تنفيس على مالية هذه المقاولات وتأثير ذلك على الاستثمار، الذي يبقى توسيعه ونموه وتعدد مجالاته هو الكفيل بالتخفيض من حدة البطالة.

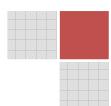
لكن هذا الإجراء يبقى تأثيره محدودا على هذا المستوى، والاستثمار والخصوصي يتوجه بشكل أكبر نحو مجالات غير منتجة لمناصب الشغل الكثيرة.

وهناك تدابير جديدة يتضمنها مشروع قانون المالية 2019، وضمنها العودة إلى ما سمي بـ «المساهمة الاجتماعية للتضامن» المترتبة نسبة 2.5 %. ويتحمل هذه المساهمة المترتبة على الأرباح، الشركات التي تعادل أو يتجاوز ربحها السنوي الصافي 50 مليون درهم، مع إعفاء الشركات المتوسطة والصغيرة. ويستهدف هذا التدبير الجديد ضمنيا، حوالي 267 مقاولة من الشركات التي تصرح بأرباحها في المغرب، بينما تعمل في المملكة أكثر من 236 ألف مقاولة، وفق بيانات الإدارة الضريبية.

وفيما يخص الضريبة على الشركات، سيتم الإبقاء على نسبة 10 % على الأرباح الصافية التي تساوي أو تقل عن 300 ألف درهم. لكن سيتم تخفيض هذه النسبة من 20 إلى 17 % لفائدة الشركات التي تحقق أرباحا بين 300 ألف و مليون درهم. وتبقى نسبة 31 % مطبقة على الشركات الأخرى، التي تفوق أرباحها مليون درهم، (وهي التي تدر على كل حال 66 % من مداخيل هاته الضريبة).

كل هذا بجانب الرفع من الضريبة على استهلاك السجائر ووضع ضريبة على بيع الأملاك العقارية، ... وغيرها.

لكن كل هذه التدابير الجبائية، وكل هذه التغييرات الضريبية الهامشية تبين غياب رؤية استراتيجية واضحة للحكومة. فمتى يا ترى سيتم التفكير في وضع



صلاح ضريبي شامل ومندمج يوضح الرؤى والأهداف والمرتكزات ويعزز ثقة المستثمرين المغاربة والأجانب على حد سواء؟

وتساءل كذلك عن الإجراءات والتدابير المعاكبة لضمان التنفيذ الكامل لمضامين مشروع قانون المالية، لأن التجربة أكدت أن كثيرا من جوانب القوانين المالية لا تنفذ بكمالها، وحتى إن نفذت، فيتم ذلك على حساب النوع والجدوى والأسبقيات، حسب ما فتى المجلس الأعلى للحسابات ينبه إليه، بضرورة مراجعة كيفية تنفيذ الميزانية وضرورة احترام قوانينها.

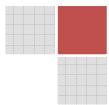
فمشروع قانون التصفيية (المادة 76 من الدستور) لا يعرض على البرلمان إلا بعد مرور سنتين على تنفيذ كل قانون مالية. وهي مفارقة في القانون المالي الذي تعيق الترتيب الجيد للمغرب في مجال الميزانية المفتوحة والشفافية وفق أهداف ومؤشرات نجاعة الأداء. ولا يتم تقييم القوانين المالية خلال العشر سنوات الأخيرة وأثرها، ولا إشراك المجتمع المدني في النقاش وفي التقييم وقراءة المنجزات.

كما نسجل عدم قدرة السلطات التنفيذية والتشريعية على إيداع ومناقشة قوانين التصفيية المتعلقة بسنوي 2017 و 2018، وهي مطالبة بالتصويت على مشروع قانون المالية 2019.

وفي باب التحفيز على الاستثمار، فالهاجس حاضر باستمرار في قوانين المالية، لكن الوسائل المقترحة تكاد تفتقر إلى الفعالية.

فالحكومة مطالبة بالتسريع بوضع الميثاق الجديد للاستثمار، ومطالبة بالتنزيل الفعلي للدور الجديد والحيوي للمراكز الجهوية للاستثمار في محاولة لإنشاء هذا الأخير جهويًا، وهي مطالبة كذلك بدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة وتحسين مناخ الاستثمار بشكل عام.

ومن ملاحظاتنا على المشروع أيضا أنه لا يحمل إشارات قوية لتفعيل الجهوية المتقدمة التي تتقدم باحتمام وبطء. وقد تم ضخ مبالغ إضافية في الميزانية الجهوية



بما قدره 8 مiliار درهم. لكن هذا الجهد غير كاف. فالمشروع مبني، على هذا المستوى، بنفس المنطق القديم فيما يخص توزيع الغلاف المالي وتوزيع الاستثمارات العمومية على الجهات.

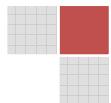
فالدار البيضاء - سطات تستحوذ على قرابة 35.5 مiliار درهم في عام 2019، وتأتي جهة الرباط سلا القنيطرة في المرتبة الثانية بحوالي 17 مiliار درهم.

ويبدو أن توزيع ميزانية المؤسسات العمومية لسنة 2019، والمقدرة في 99.01 مiliار درهم، تهيمن عليه جهتا الدار البيضاء والرباط، بالاستحواذ على حوالي 52 % من مجموع الاستثمارات العمومية الوطنية لوحدهما.

وبعدها، تحصل كل من جهات مراكش والشرق وطنجة مجتمعة على 25.3 % من الاستثمارات العمومية، فيما تتقاسم 7 جهات الأخرى وبنسب جد متفاوتة 23 % الفرات المتبقى من الاستثمارات العمومية.

فما زالت ثلث الجهات تستحوذ على أزيد من 60 % من هذا الغلاف، ولم يقم مشروع القانون المالي بمراجعة هذا المنطق المعمول به منذ عقود في أفق التمييز الإيجابي، الذي دعونا إليه مرارا، بتفضيل الجهات المهمشة واعطائها الأسبقية للتقليل من الفوارق الجهوية المتنامية.

وتظل التنمية الجهوية للأسف متفاوتة وغير عادلة، و يظل النمو مقتصرا على جهات دون غيرها، وهذا إخلال بالعدالة و حقوق المواطن.



تعرف بلادنا نقاشا وطنيا حول النموذج التنموي بعد تبين استنفاذ النموذج المعهود به وعدم تمكّنه من تحقيق التنمية المستدامة والمندمجة، ودعوة جلالته الملك لبلورة نموذج تنموي جديد.

وبيهمنا في هذه المناقشة، التساؤل حول أداء قطاع استراتيجي ومؤثر في الاقتصاد الوطني و في التنمية ، وهو القطاع الفلاحي، والتساؤل عن مكانته ودوره في النموذج التنموي الجديد الموعود.

لقد مررت 10 سنوات منذ انطلاق مخطط "المغرب الأخضر" وهو بمثابة "نموذج تنموي" للقطاع الفلاحي وللتربية القروية . وإذا استحضرنا فشل النموذج التنموي العام المعлен عنه رسميا، واستحضرنا الدعوة لإعداد إستراتيجية جديدة للتربية الفلاحية، وما يرتبط بها من خلق طبقة وسطى في العالم القروي، نستنتج أن مخطط المغرب الأخضر لم يتمكن من تحقيق أهداف التنمية. ومن المفروض، وبالتالي، مراجعته بشكل تام ليكون إحدى الركائز الأساسية للنموذج التنموي الجديد.

إن المخطط لم يوفق في تحقيق التنمية القروية والمساهمة القوية في التنمية بوجه عام لأنّه يقوم على دعم قوي لكتّاب المالك، وهم أقلية، ويهمش أزيد من 80 % من الفلاحين المتوسطين والصغار، حيث تأخذ ما تسمى بـ "الفلاحة العصرية" 10 أضعاف ما تأخذ "الفلاحة التضامنية" من دعم مباشر وغير مباشر، مما يرسخ الفوارق الاجتماعية، ومن ثمّة غياب طبقة وسطى بالقرى والأرياف.

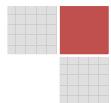
ومفروض اليوم، السيد الوزير، قلب العدالة بتخصيص النصيب الأوفر من الدعم للأغلبية الساحقة من الفلاحين ليس فقط من أجل العدالة الاجتماعية والمجالية والاهتمام بأزيد من 13 مليون مغربي يعيشون من الأرض، بل كذلك لضمان الأمن

الغذائي لوطننا، وأيضاً الأمن بمفهومه العام والواسع، اعتباراً لما تشكله حدة الفوارق الاجتماعية والفقر في البوادي والأرياف من خطورة على السلم الاجتماعي وعلى الاستقرار المجتمعي.

ونرى أنه لا بد من التذكير ببرنامج الحد من الفوارق الجهوية والاجتماعية في المناطق القروية والمناطق الجبلية الذي كان موضوع تعليمات ملوكية واضحة. ويحق لنا أن نتساءل عن مدى تنفيذ هذا البرنامج وما هيئ لذلك؟

ولقد استبشرنا كذلك خيراً عند الإعلان عن مخطط التسريع الصناعي، وما يحتوي عليه من التزامات وتعهدات وبرامج وتدابير وإجراءات، وما يحتضنه من فضاءات ومجالات حيوية لتنشيط المقاولات الصغرى والمتوسطة، وما قد يوفره من تفعيل إمكانيات استقطاب الاستثمار الوطني والخارجي على حد سواء؛ حيث كان الطموح الأساسي للمخطط - الذي يأتي امتداداً لمخطط (إقلاع) الذي تم إطلاقه سنة 2005 وللميثاق الوطني للانبعاث الصناعي الذي بدأ العمل به سنة 2009 - هو جعل قطاع الصناعة المغربية قاطرة للتنمية الاقتصادية خلال السنوات المقبلة، ويروم رفع العديد من التحديات، منها بالخصوص إحداث نصف مليون منصب شغل في أفق سنة 2020، فضلاً عن زيادة حصة القطاع الصناعي من الناتج الداخلي الخام بـ 9 نقاط، لينتقل من 14% إلى 23% في أفق سنة 2020 والرفع من طاقة الصادرات على المستويين الكمي والنوعي وتحسين المنتوج. إلا أن إنجاز هذا المخطط يعرف بطاً شديداً ينذر هو الآخر بعدم تحقيق أهدافه ومراميه.

فإذا كانت منطقة طنجة، وما أنجز فيها من تجهيزات وبنيات تحتية، انطلاقاً من ميناء المتوسط، وما حوله يعتبر مؤشراً على أن للمغرب من القدرات على الاستقطاب الصناعي، ما يؤهل له ليكون دولة صناعية بامتياز، ويمكن من استثمار يخلق فرص الشغل، ويسمح بتقليل نسبة البطالة المتفشية بشكل ملموس، فإنه يتغير الالتفات للجهات الأخرى، بتجهيز وتوطين مناطق قادرة على الاستقطاب والجذب.



ويعتبر عدم إنجاز انطلاق مخطط التسريع الصناعي المعلن عنه في أكادير في 28 يناير 2018 أمام جلالة الملك، والذي يشكل المنطلق للتنزيل الجهوي للإستراتيجية الصناعية الوطنية، مؤشرا سلبيا على أن الإستراتيجية الصناعية ما زالت حبيسة المهام المحددة، ولا تترجم بحق الطموح الوطني في صناعة رائدة وقوية.

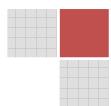
وهو ما جعلها تسقط في فخ الإعلان عن أرقام فضفاضة لمناصب شغل محدثة دون تحري الدقة والموضوعية واحترام المعايير المعتمدة. مما يجعل أرقامها تخالف الأرقام الإحصائية الرسمية الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط.

السيد الرئيس

إن قانون المالية هو مرآة للاقتصاد الحقيقي، ووضع اقتصادنا اليوم يصعب أن يعطي أكثر مما ورد في هذا المشروع في غياب إصلاحات هيكلية كبرى تغير بالملموس من واقع الاقتصاد الحقيقي. فالحكومة تستمر بالعمل في الهوامش، ومن ثم لا ننتظر معجزة انطلاقا من هذا الوضع.

ويبقى أن نشير في الأخير إلى مسألة الحكومة ودورها الأساسي حتى في تحقيق الطموحات المتواضعة لهذا المشروع. فقد بذل جهد محمود في السنوات الأخيرة لتخليق الحياة العامة، لكن الحكومة ما زالت تشكل معضلة حقيقية.

فسوء تدبير المال العام، والتبذير، والريع، وطرق تدبير وإسناد الصفقات العمومية، وضعف الإنجاز الفعلي للمشاريع المبرمجة، بجانب ظاهرة الفساد وانتشار الرشوة، كلها تجعل هذه الطموحات تصطدم بعدم التحقيق أو بإنجاز نسي، مما يفرض على الحكومة مواجهة مسألة الحكومة بجدية أكبر، وبصرامة وارادة ونجاعة أقوى. فالحكومة عنصر حاسم وفعال، ليس فقط في تحقيق طموحات هذا المشروع، بل في إنجاز البرنامج الحكومي وكل مشاريع التنمية.



وكعادتنا، فإننا بقدر ما نساند الحكومة وندعمها ونشجعها على المضي قدما في تطوير مجال أعمالها، من أجل دفعها لتحقيق الأهداف المرجوة من برامجها وكسب النجاعة وتوفير الظروف الملائمة لخلق تعبئة شمولية نحو نهضة اجتماعية واقتصادية وبيئية، ضامنة للاستقرار والرخاء والنمو المستدام، بقدر ما نتصدى من خلال عملنا البرلماني، في مراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية، إلى كل ما يظهر لنا أنه لا يمثل الصواب في نظرنا، انطلاقا من تحليلنا للأوضاع وانطلاقا من قناعاتنا، أو كلما ظهر لنا ميل إلى الانحراف، سياسيا كان أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو بيئيا، في تنفيذ الميزانية، وفي بلورة السياسات العمومية وتنفيذها، فلا نتوانى في التحلي بالشجاعة والصدق في إعلان مواقفنا.

ولما كان عمل الحكومة جادا في توخي الإصلاح ومراجعة الأولويات وجعل القضية الاجتماعية في مقدمتها، فإننا سنصوت بالإيجاب على مشروع قانون المالية لسنة 2019 من موقع الأغلبية المسئولة.

وشكرا على انتباهم.

